

من الجانبت لقوله تعالى ولكن نصف ما نذكر
أرواحكم إلى وينوارته الزوجان فعمدة
الطلاق الرجعي بانقاف الأيمنة الأربعة ولو
كان الطلاق والصحة للزوجة المطلقة طلاقا
باينا فمر من الموت عند انحلال الأيمنة الثلاثة
فإنها نزلت عند المنفعة ما لم تنقض عرفها وعند
الحنايله ما لم تنزوج وعند المالكية أيها لو تزوج
المريض في مرضه مؤنة أمده فالعقد باطل ولا
ثمرته ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا
لم يدرها وثانها **روا** وهم يفتح الواو ممدود
والمراد به ولا الفتاوى وهو مضموم سببها
نعمه المفق على حقيقة لقوله صل الله عليه
وسلم إنما الولائم تحت اعتق متفق عليه من
حديث عائشة رضي الله عنها ويرث به المفق
من حيث كونه معتقا وعصمة المتعميرت
بأنفسهم على تفصيل سيان بعضه ان شاء الله
تعالى آخر الكتاب لقوله صل الله عليه وسلم
الولا

الولاية كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب
رواه الشافعي رحمه الله وقد يرث به الفتيق
المفق كما لو اشترب زمي عبدا واعتقه ثم
التحق السيد بلان الحرب فاشتره منقده
فاعتقه فكل منهما يرث الآخر حيث
أما تبع من حيث كونه معتقا لا من حيث
كونه معتقا **والتناسيب** أي قرابة وهي
الأبوة والبنوة والأبلاحد مما قدرت
بها الأقارب وهم الأصول والفروع والحوال
للإبنت الكريمة والأحاديث الصمبية وما
المفق بذلك من إجماع أوقباس على تفصيل
سيان بعضه ويورث به من الجانبت
نكرة قالات مع أبيه والأخ مع أخيه
ومن آخر الجانبت أخير كالمجدة
أم الأم مع بنت بنتها وأخر القرابة وان
كانت أقرب الأسباب لأجل تهيأت النظم
ولتنطوي اللام عليها لان كثير الأحكام

ش